

مكتب العمل الدولي

تعزيز دمج العاملين المنزليين المهاجرين في إيطاليا
الملخص التنفيذي

المنتدى الدولي والأوروبي للأبحاث حول الهجرة - FIERI International and European Forum of
Research on Immigration

إليانورا كاستانيون Eleanora Castagnone ، إستير ساليس Ester Salis ، فيفيان بريمازي Viviane
Premazzi

حالة إيطاليا

شهد سوق عمل قطاع الخدمة المنزلية نمواً ملحوظاً في إيطاليا منذ السبعينات. ومنذ العام 1994 حتى العام 2011، تم تسجيل زيادة أكثر من أربعة أضعاف في عدد العاملين - الإيطاليين والأجانب (من 186214 إلى 881702)، مع توسع شاسع للقطاع. صحيح أن عدد الإيطاليين ارتفع بشكل طفيف جداً - من 133963 عاملاً في العام 1994 إلى 173870 في العام 2011 (+22.9%) - إنما ارتفع عدد العاملين المهاجرين في خلال الفترة نفسها من 52251 إلى 707832 (+92.6%)، ما يُشكّل 80 في المئة من مجموع عدد العاملين في القطاع في العام 2011¹. وأصبح العمل المنزلي بالتحديد قطاع العمالة الأبرز للنساء المهاجرات في إيطاليا في خلال العقد الأخير، مع أكثر من امرأة من أصل إمرأتين أجنبيتين (51.3%) تعمل كعاملة منزلية أو مساعدة أسرية في العام 2011².

وجّهت هذه الظاهرة تضافر عدد من العمليّات: عدد سكان مسنّين متزايد (مع إحدى أعلى النسب في عالم الأشخاص الذين يتخطى عمرهم 65 عاماً)؛ وزيادة في مشاركة النساء في سوق العمل؛ واستمرار الأنماط الصارمة لتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل؛ وميزانية رعاية عامة تميل بشكل كبير لصالح التحويلات النقدية (لا سيما المعاشات التقاعدية للمسنين والناجين) على حساب خدمات الرعاية دعماً للأسر.

من جهة أخرى، أثبت أن بعض أنظمة الهجرة ظهرت، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالطلب على العمل المنزلي في إيطاليا وتُشجّع الأفراد على الهجرة وعلى البحث عن وظيفة في هذا القطاع من سوق العمل. ودعمت سياسات الهجرة، من خلال نظام القبول النظامي (أي الحصص السنوية) وعمليات التسوية المتكررة، هذا النمو من خلال جعل قطاع الخدمة المنزلية من أبرز نقاط الدخول إلى سوق العمل الإيطالي.

لكن، وإن كانت أنظمة الهجرة مرتبطة مباشرة بالطلب على العمل المنزلي، لا تُشكّل القنوات الوحيدة للدخول إلى هذا القطاع. وصلت نسبة كبيرة من العاملين، لا سيما النساء، إلى إيطاليا من خلال مسارات هجرة لم تكن تهدف بشكل مباشر لتحقيق هذه النتيجة، إنما كانت خيارات العمل خارج القطاع المنزلي محدودة، مع تأثير واضح للفصل وتخفيض المهارات.

وإزاء أنظمة الرعاية غير النظامية والتقليدية وعدم ملاءمة خدمات الرعاية الوطنية، إنضمّ العاملون الأجانب بشكل تدريجي وملحوظ إلى هذا القطاع. ومن خلال تأمين الخدمات المنزلية والرعاية إلى أسر إيطالية، أصبحوا من أبرز ركائز نظام الرعاية الإيطالي. وبالرغم من التراجع الاقتصادي في السنوات الأخيرة الذي أثر على مشاركة المهاجرين في سوق العمل في إيطاليا، بقي قطاع الخدمة المنزلية غير متأثر إلى حد كبير بالارتفاع الكبير للعمالة الذي تمّت ملاحظته في مكان آخر. واستمرت عمالة العاملين المنزليين في النمو، وإن كانت بوتيرة أبطأ مقارنة مع ما كان قائماً سابقاً: تمّت ملاحظة ارتفاع طفيف في عدد العاملين المنزليين المهاجرين (-5.2%) بين العامين 2010 و2011.

وإن كانت مسارات العمل والهجرة للمهاجرين متنوّعة جداً بسبب المواصفات الفردية، والاستراتيجيات والموارد الجماعية التي تُعبئها في "تركيبة الفرص" الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يمكن رصد بعض الأنماط المشتركة لدمج سوق العمل في قطاع الخدمات المنزلية والشخصية.

تُشير السيرات الحياتية لمهاجرين أُجريت معهم مقابلات إلى أنّه، كخطوة أولى، يدخل غالبية الواصلين الجدد، الذين هم أكثر عرضة للهشاشة الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية من بين مجموعات المهاجرين كافة، إلى سوق العمل المنزلي في قطاع العمل المنزلي مع كثافة القوى العاملة الأكبر، وأدنى الأجور، وأسوأ ظروف

¹ INPS. (2011). IV Rapporto sui lavoratori di origine immigrata negli archivi INPS. La regolarità del lavoro come fattore di integrazione. Roma, INPS - IDOS - Dossier Statistico Immigrazione Caritas/Migrantes

² CNEL. (2012). Il ruolo degli immigrati nel mercato del lavoro italiano, ONC-CNEL, Roma

العمل، لا سيما مساعدة المسنين أو المعوقين مع الإقامة لديهم. يُسلط هذا التعارض الضوء على هشاشة مزدوجة: هشاشة العاملين المنزليين المهاجرين، في ما يتعلق بوضعهم القانوني وبضعفهم الاجتماعي والاقتصادي، وهشاشة أصحاب عملهم، لا سيما في الأسر من الطبقات المتوسطة والمنخفضة للمجتمع الإيطالي الذين ليس أمامهم أحياناً إلا خيار العمالة (غير النظامية) للعاملين المنزليين المهاجرين للاعتماد على مسنين أو معوقين معالين. إلى ذلك، نادراً ما يكون أصحاب العمل واعين لموجباتهم تجاه الموظفين ويميلون إلى اعتبارهم يملكون مكان أفراد الأسرة، لا مجرد عاملين. وما يزيد من هذا الوضع سوءاً أصلاً الأزمة الاقتصادية الحالية وأثارها السلبية على الموازنات العامة. وبحسب تقارير الجهات المعنية الأساسية على المستوى المحلي، تحرم التخفيضات الصارمة المفروضة على أموال السياسة الاجتماعية أسراً عديدة من أي شكل من أشكال الدعم النقدي، ما يؤثر على الأسر المتأثرة أصلاً بالمشاكل الاقتصادية الصعبة. ونتيجة لهذه التطورات، تم تطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع الوضع: فالعمالة غير المعلنة في ارتفاع مضطرد ويلاحظ تخفيض ساعات العمل للمساعدين الأسريين.

وفي مرحلة لاحقة، يبقى العمل مع إقامة لدى صاحب العمل خياراً ناشطاً لبعض الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم بعد دخولهم الأول إلى سوق العمل، بما في ذلك خيار عملي لمشاريع الهجرة القصيرة الأمد ورفع المداخيل إلى أقصى حد، من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقاً (مثلاً تربية الأطفال، وإعادة سداد الديون في البلد المنشأ، إلخ). لكن، يحاول غالبية العاملين المهاجرين إلى الانتقال إلى العمل المنزلي من دون الإقامة لدى صاحب العمل متى أمكن ذلك. وكما تمت الإشارة أعلاه، تفرض الإقامة المشتركة بشكل خاص ظروف عمل وعيش غير مؤاتية ويكون الخروج من هذا القسم من الصناعة المنزلية مرتبطاً بشكل أساسي بالحاجة إلى تقادي العزلة والانفراد والتحرر من ديناميكية التبعية والانفراد القائمة في نظام الإقامة المشتركة.

وفي تجربة الجيبين، يُمكن ملاحظة عملية تمكين عامة أيضاً في خلال إقامتهم في إيطاليا وفي تجربتهم في قطاع الخدمة المنزلية. ومن خلال اكتساب وضع قانوني وعقد عمل قانوني، وتطور المهارات والمؤهلات، والمشاركة في دورات تدريبية، والنفوذ إلى شبكات اجتماعية متنوعة وأكبر، بالإضافة إلى النفوذ إلى المعلومات، أثبت العاملون المنزليون المهاجرون في إيطاليا أنهم يكتسبون المعرفة تدريجياً حول طريق عمل القطاع وحول حقوقهم كعاملين منزليين. وأصبحوا قادرين بشكل متزايد على تحديد مساراتهم الخاصة والتحاور بشكل أفضل مع وكالتهم، لرفض شروط العمل الاستغلالية واتخاذ قرارات مهنية وحياتية شخصية وفق حاجاتهم وتفضيلاتهم الخاصة.

لكن، وإن حققوا وضعاً قانونياً/شرعياً - سواء من خلال إحدى حملات التسوية المتكررة أو من خلال نظام الحصص الرسمية - لا يزال العاملون (المنزليون) المهاجرون يجدون أنفسهم في موقف هش بسبب الروابط الوثيقة بين الهجرة ووضع العمالة. وبما أن فقدان عملهم يدفع بهم إلى اللامشورية، يميل عدد كبير من العاملين المهاجرين إلى قبول وظائف بأجور متدنية وتحمل ظروف عمل استغلالية.

إلى ذلك، برزت هذه الحالة بين الطبيعة المتعددة المهام للعمل المنزلي ضمن الأسر ومهنية العاملين في هذا القطاع. وبحسب اتفاق التفاوض الجماعي الوطني، لا يُتوقع من العاملين المنزليين المختصين والمدربين مع عقد شرعي الذين يُساعدون مسنين معالين - لا سيما الذين يعانون مشاكل عصبية وجسدية خطيرة - القيام بالأنشطة اليومية الأساسية. لكن، تتوقع الأسر عادة من العاملين المنزليين القيام بهذه الأنشطة، بما أن استخدام مساعد منزلي إضافي، لمهمات منزلية لا تحتاج إلى المهارات، مثل تنظيف المنزل، وكوي الملابس، إلخ. بالكاد يكون قابلاً للاستدامة. وبشكل عام أكثر، تعني مهنية العاملين المنزليين ارتفاعاً في تكاليف عملهم، يصعب على غالبية الأسر التي توظفهم تحملها.

وفي الوقت نفسه، قد يُعرض العاملون المنزليون المهاجرون الذين يكتسبون ثقة أكبر ويُطالبون بحقوقهم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل للخطر. ويكون الوضع كذلك بالتحديد في حال اعتُبر النمو في هذا القطاع الاقتصادي الأساسي غير مُمكن إلا على حساب المحافظة على معايير العمل والضمان الاجتماعي على مستوى سيء وكانت المشاركة التدريجية في القوى العاملة الأجنبية (التي تميل إلى أن تكون أرخص وأسهل للاستخدام بشكل غير

شرعي والعمل ضمن شروط عمل أسوأ) من الشروط المسبقة التي جعلت ذلك ممكناً.

لكن، يعتبر بعض المهاجرين المنزليين الأجانب، لا سيّما النساء، دورهم البارز بشكل متزايد في قطاع الخدمة المنزلية نتيجة عملية التمكين واكتساب وعي الحقوق. وعلى أساس مساهمهم المهني الخاص بهم وبفضل مهاراتهم التنظيمية ورأسمالهم البشري، يقررون تشكيل جمعيات لدعم أبناء بلدهن أو المشاركة في منظمات قائمة أصلاً تُعنى بحقوق العاملين أو المهاجرين، مثل منظمات المجتمع المدني، والنقابات، إلخ. تشكل هذه الأرقام عملية إسماع صوت متزايد وقدرة ناشئة لتمثيل العاملين المهاجرين في هذا القطاع، الذين يصبحون "وسطاء حقوق" بين العاملين وأصحاب العمل والمتحدثين العامين.

ومن بين المؤسسات الداعمة للعاملين المنزليين، تميل الجمعيات والنقابات العمالية "التقليدية" إلى أن تكون أقل فاعلية لتشكّل نقطة مرجعية للعاملين في ما يخص الدفاع عن حقوقهم. ويبدو أن السبب الأساسي يعود إلى غياب ثقة "المهاجرين" في النية الطيبة لمنظمات العمل التي غالباً ما تميل إلى الوقوف إلى جانب الأسر الإيطالية.

فرع هجرة القوى العاملة
قسم المساواة وشروط العمل

منظمة العمل الدولية:

Route des Morillons 4

CH-1211 Geneva 22

سويسرا

الهاتف: +41 22 799 6667

الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/migrant

البريد الإلكتروني: Migrant@ilo.org